ملف العدد

مستقبل خطة ترامب والقضية الفلسطينية

د. محمد السعيد إدريس
مستشار تحرير دورية آفاق عربية
مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تقديم

منذ اللحظة الأولى التى قررنا فيها (أسرة تحرير دورية "آفاق عربية وإقليمية") اختيار "خطة ترامب" لتكون هى موضوع ملف هذا العدد كان إدراكنا الراسخ أن هذه الصفقة حتماً ستكون مفعمة بالتجاذبات والتفاعلات.

تشمل خطة ترامب للسلام والمعروفة إعلاميا بـ "صفقة القرن" ثلاثة جوانب أو ثلاثة أركان أساسية من أركان الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وهى: القدس والأرض (أى الحدود) وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إضافة إلى ضرورة الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، أى يهودية الأرض، على النحو التالى:

- أن تكون القدس (الغربية المحتلة عام ١٩٤٨ والشرقية المحتلة عام ١٩٦٧) عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل. ومنح الفلسطينيين عاصمة بديلة فى قرية أبو ديس المجاورة للقدس، ولهم أن يعطوها أى اسم يريدونه حتى ولو كان "القدس الفلسطينية"، على أن يتم فرض تقسيم مكانى وزمانى للمسجد الأقصى. ما يعنى أن مصير الأقصى، الذى يقع بكامله، وفقاً لخطة ترامب فى أرض خاضعة للسيادة الإسرائيلية، سوف يشبه مصير "المسجد الإبراهيمى" فى مدينة الخليل المحتلة

بالضفة الغربية، الذى أصبح الوجود الإسرائيلى فيه هو الأساس والوجود العربى هو الاستثناء.

- "ضم" كل المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية ما يعادل ٣٠% من مساحة الضفة الغربية التى هى تعادل ٢٥% فقط من مساحة فلسطين، أى ما سيتبقى للفلسطينيين من وطنهم هو: ٧٠% من ٢٥% من أراضى الضفة+ قطاع غزة، على أن يتم تعويضهم بمساحات بديلة فى مثلث النقب ما يعنى أن الأرض التى سوف تسمى "دولة فلسطينية" لن تكون فقط محدودة بل وهزلية لأنها ستكون عبارة عن جزر معزولة عن بعضها البعض ومخترقة بالمستعمرات الإسرائيلية.
- "ضم" غور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية وهو أهم جزء من الأراضى الخصبة الواقعة على الضفة الغربية من نهر الأردن. وهذا له معنيان أولهما أن إسرائيل هى من سيستفيد من مياه نهر الأردن، وأن الدولة أو الكيان الفلسطينى سيخسر أهم أراضيه وسيخسر المصدر الأساسى للمياه، وثانيهما عزل الدولة الفلسطينية المقترحة عن الأردن ومد حدود إسرائيل لتكون هى الجوار المباشر للأردن، لمنع أى تواصل بين الدولة الفلسطينية وعمقها العربى، وجعلها محاصرة من كل الاتجاهات بالدولة اليهودية باستثناء حدود قطاع غزة مع مصر.
- حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين على نحو لايسمح بعودتهم، والعمل بدلاً من ذلك على توطينهم فى مناطق لجوئهم وإكسابهم جنسيات الدول التى يقيمون فيها.

أما عن أهم الشروط التى تضمنتها المبادرة بخصوص المعابر، أى معابر الكيان الفلسطينى المقترح إلى الخارج، وبخصوص ما يمكن تسميتها بـ "الخارطة المفاهيمية" التى يجب على الكيان أو الدولة الفلسطينية المقترحة تلبيتها كى تشرع "إسرائيل" فى تنفيذ المطلوب منها فى الخطة بعد أربع سنوات من بدء التنفيذ الفلسطينى لها.. فقد كشفت الخطة أو الصفقة أن دولة فلسطين المقترحة ستكون لها معابر حدودية مع كل من الأردن ومصر، لكنها "ستخضع للرقابة الإسرائيلية" حسب

النص الذى يقول: "يعبر جميع الأشخاص والبضائع الحدود إلى دولة فلسطين من خلال معابر حدودية منظمة ستكون تحت رقابة دولة "إسرائيل" وبحسب الخطة "سيكون لمسؤول المعبر الحدودى الإسرائيلى استخدام أحدث تقنيات المسح والتصوير، والحق فى التأكد من أنه لن يسمح بدخول أى أسلحة أو مواد استخدام مزدوج أو أى عناصر أخرى ذات صلة بمخاطر أمنية إلى دولة إسرائيل".

- أما الخارطة المفاهيمية المرفقة بالخطة فتقول أنه يجب على الدولة الفلسطينية تلبية خمسة شروط أو معايير "التى يجب على إسرائيل والولايات المتحدة معاً المصادقة على تحققها بعد التشاور مع السلطة الفلسطينية. الشروط تنص، من بين أمور أخرى على أن الفلسطينيين يجب عليهم تطبيق أسلوب حكم يستند إلى الدستور (أو طريقة أخرى) ترسخ سلطة القانون وتوفر حرية التعبير، وانتخابات حرة، واحترام حقوق الإنسان لمواطنيها، وجهاز قضاء مستقل، وإنشاء مؤسسات تمويل أمينة وشفافة تستطيع الوفاء بالاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية، كما يجب على الفلسطينيين إلغاء كل البرامج ، بما فى ذلك البرامج التعليمية والكتب التعليمية التى تستخدم للتحريض وتشجيع الكراهية ضد جيرانهم (الإسرائيليين) ، وعليهم أيضاً إنجاز إشراف مدنى وتطبيق للقانون فى كل المنطقة الجغرافية التى تعود لهم، ونزع السلاح من مواطنيهم" وبالتحديد نزع سلاح حركتى "حماس" و"الجهاد الإسلامى".

حتماً ستكون فرص إنجاح هذه الصفقة محدودة لأسباب دولية فالمجتمع الدولى كله يرفض هذه الصفقة من منظور رفضه لخطة ضم مستوطنات الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، ولأسباب فلسطينية، فالصفقة وضعت كل القوى الفلسطينية مجدداً أمام جدية الصراع حول الوجود مع الكيان الفلسطينى، وبات الكل منكشفاً بل وعارياً أمام شعبه الفلسطينى، وتلاشت فرص المهادنة والتوازنات وصراعات المصالح، وإذا ما عاد الموقف الفلسطينى إلى التماسك فحتماً سيجد بعض الأنظمة العربية أنفسهم عاجزين عن مجاراة المطالب والضغوط الأمريكية، لكن السبب الأهم

لتداعى فرص إنجاح الصفقة هو سبب إسرائيلى بالمطلق، الأمر الذى بدأ يتكشف مؤخراً من تردد بينى جانتس زعيم حزب "أزرق- أبيض" شريك نتنياهو فى الحكم فى القبول بالتعجيل بالضم الانفرادى للكتل الاستيطانية الصهيونية فى الضفة الغربية وغور الأردن، أو على الأقل أنه يفضل الضم التدريجى والبطئ الأمر الذى بدأ يثير سخط نتنياهو.

تردد بينى جانتس عن دعم خطة ضم المستوطنات وغور الأردن هو ذاته الموقف المتردد والرافض من جانب معظم أحزاب اليسار وتيارات الوسط الإسرائيلية وأبرز مراكز البحوث التى تحذر من خطر مشروع الضم على مستقبل وجود الدولة الإسرائيلية ذاته على نحو ما كشفته دراسة مهمة لـ "مركز أبحاث الأمن القومى" التابع لجامعة تل أبيب نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية ملخصها فى مطلع فبراير الماضى.

فقد حددت هذا المقال ثلاثة سيناريوهات محتملة لتنفيذ صفقة ترامب . السيناريو الأول هو "التنفيذ المؤجل" الذى يرهن البدء فى تنفيذ الصفقة بقبولها فلسطينياً وبدء التفاوض مع السلطة الفلسطينية، أما السيناريو الثانى فهو "الضم التدريجى أو البطئ" دون أى ارتباط بالموقف الفلسطينى من الصفقة، والسيناريو الثالث هو "الضم الكامل والأحادى" وهو السيناريو الذى تم التوافق عليه فى مشروع تشكيل حكومة التحالف بين بنيامين نتنياهو وجانتس فى ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

هذا السيناريو، يمكن أن يقلب كل حسابات الإسرائيليين رأساً على عقب وأن يفرض "سيناريو الرعب" أو "السيناريو الشبح" أى "سيناريو الدولة الواحدة ثنائية القومية: العرب واليهود على كل أرض فلسطين" على النحو الذى كان ينادى به الكثير من الفلسطينيين. فالضم الكامل والأحادى على النحو الذى يريده نتنياهو وحكومته وتؤيده أمريكا حالياً يتضمن عملياً وضع نهاية مؤكدة لخيار الدولتين، أى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة لأنه سيقسم الكيان الفلسطينى الذى "سيكون مسجوناً داخل إسرائيل" إلى ستة كانتونات منفصلة بحيث تسيطر إسرائيل على المداخل والمخارج وعلى محاور الحركة والمعابر للسلطة الفلسطينية التى لن تكون قادرة على البقاء

على وجه الحياة، ومع انحلال السلطة، ستتم إعادة المفاتيح لإسرائيل بمعنى أن إسرائيل ستكون، فى مثل هذه الحالة، هى السلطة الوحيدة فى مناطق الضفة وتصبح مسئولة عن توفير احتياجات ٢,٥ مليون فلسطينى، وهكذا ستجد إسرائيل نفسها أمام واقع "الدولة الواحدة ثنائية القومية" الذى ظلت تخشاه طوال العقود الماضية، بل وترفضه رفضاً مطلقاً لأن معناه بالنسبة لها وأد حلم "الوطن اليهودى" والعمل فى الاتجاه المعاكس لقانون "القومية" الذى استهدف بالأساس جعل إسرائيل "دولة يهودية خالصة للشعب اليهودى دون غيره"، على النحو الذى حذر منه دينيس روس الدبلوماسى الأمريكى السابق الذى شغل منصب المبعوث الرئاسى لمنطقة الشرق الأوسط فى عهد الرئيس بيل كلينتون فى مقال نشره على موقع مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى القريب من العقل الإستراتيجى الإسرائيلى واعتبر فيه أن سيناريو الضم الكامل والأحادى سيلغى "حلم الدولة اليهودية" وسيحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية..

ما لم يتحدث عنه دينس روس أن الدولة ثنائية القومية ستتحول مستقبلاً إلى دولة ذات أغلبية فلسطينية عربية فى ظل خطر "القنبلة الديموجرافية" الفلسطينية الذى يخشاه الإسرائيليون ويحذرون منه والذى فى مقدوره أن يحول المشروع الإسرائيلى كله إلى "مشروع عابر فى التاريخ الفلسطينى" على حد نبوءة الشاعر الراحل محمود درويش.

- ما هى فرص تحقيق هذه النبوءة؟

هذا السؤال هو دافعنا الرئيسى لإعداد هذا الملف المهم جداً فى هذا التوقيت الذى يشهد عراكاً إسرائيلياً ودولياً حول مخطط ضم وتهويد الكتل الاستيطانية فى الضفة الغربية وغور الأردن.

فى هذا الملف نتشرف بمشاركة كوكبة من الأساتذة والخبراء والمفكرين الذين تناولوا قضية "صفقة ترامب" من كافة جوانبها بتحليل شديد التميز لمواقف الأطراف المعنية بهذه الصفقة.

- استهل الملف الأستاذ الدكتور/ طارق فهمى أستاذ العلوم السياسية ورئيس وحدة

الدراسات الفلسطينية بالمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، باستعراض الصفقة وجوانبها المختلفة للتعريف بها من ناحية مخاطرها وتداعياتها على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

- بعد ذلك تضمن الملف مواقف الأطراف الثلاثة الأساسية من الصفقة:

- الموقف الإسرائيلى استعرضه السيد السفير/ حازم خيرت – مساعد وزير الخارجية المصرى (السابق) بتحليل خصوصية المصالح الإسرائيلية – الأمريكية ودراسة وتحليل مكونات المجتمع الإسرائيلى من اليهود والعرب من صفقة ترامب.
- وتولى السيد اللواء/ محمد إبراهيم – نائب المدير العام للمركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية دراسة الموقف الفلسطينى من الصفقة، فاستعرض الرؤية الفلسطينية للصفقة، وطرح الخطة الفلسطينية البديلة، أو التعامل الفلسطينى مع الصفقة مرتكزاته، مختتماً بما يراه ضرورياً، كواجب فلسطينى وعربى لمواجهة مخاطر هذه الصفقة .
- أما الموقف العربى فقد كتبه الأستاذ الدكتور/ عبد العليم محمد – مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية وخبير الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية بالمركز من خلال تحليل خصوصية البيئة العربية المواتية لطرح هذه الصفقة باعتبار أن هذه البيئة بكل مكوناتها السلبية تعد مرتكزاً أساسياً راهن عليه الرئيس الأمريكى لفرض مشروعه من خلال تحليل مواقف دول عربية ومواقف النظام الرسمى العربى، مشيراً إلى وجود تفاوت بين الموقف العربي الرسمى الرافض للصفقة ومواقف دولية عربية شريكة فى مسعى إنجاحها، مشيراً إلى أن مواقف الدول العربية الداعمة للصفقة ستبقى رهينة لتحولات ليست بعيدة فى الموقف الشعبى العربى يمتلك فيه إرادة الرفض لهذه الصفقة.

- إلى جانب هذه المواقف الثلاث المحورية تضمن الملف استعراضاً لمواقف الأطراف الأخرى خاصة الموقف الإيرانى الذى كتبه الدكتور/ محمد عباس ناجى- الخبير

بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" بالمركز باعتبار أن إيران تعد أكثر الأطراف الإقليمية انغماساً فى القضية الفلسطينية، وأكثرها اقتراباً من تنظيمات وتيار المقاومة الفلسطينى.

- كما قدمت الأستاذة/ سحر عبد الرحيم – مدير تحرير مجلة "آفاق عربية" استعراضاً لمواقف الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين وتركيا من صفقة ترامب ومن خطة نتنياهو لضم مستوطنات الضفة الغربية.

- ولمزيد من الإلمام بمراحل التفاوض العربي الاسرائيلي يقدم الأستاذ/ على محمود محمد – الباحث بالهيئة العامة للاستعلامات ملفاً توثيقياً مهماً لتطور مساحات الدولة الفلسطينية خلال مائة عام من وعد بلفور إلى صفقة ترامب.
- وأخيراً عرض مختصر لبنود صفقة القرن.